لتاريخ : 30 مـايـو 2017م
الرقـم : AMK-33-2017

سري وعاجل

فخامة الأخ / عبد ربه منصور هادي المحترم
رئيس الجمهورية اليمنية

الموضوع/ الأوضاع في شركة صافر والوصول إلى طريق مسدود

أرجـو أن تصـلكم رسـالتي وأنـتم فـي أتـم الصـحة والعافيـة، ونسـأل الله لكـم التوفيـق والسداد في أعمالكم .

وبالاشـارة إلـى الموضـوع أعـلاه، فـإني قـد تلقيـت أمـركم بـالعودة إلـى شـركة صـافر فـي مطلـع العـام الحـالي بكـل إيجابيـة وأمـل بـأن أعمـل جاهـداً مـن أجـل التخفيـف عـن معانـاة المـواطن اليمنـي، وإعـادة الشـركة إلـى موضـعها الصـحيح بعـد أن عمـل الانقلابيـون منـذ اللحظـة الأولـى علـى تـدميرها بشـكل ممـنهج. وقـد باشـرت العمـل مـن مقـر الشـركة بمحافظة مأرب متنقلا بين مأرب وعدن كما تعلمون .

وبـالرغم أننـا اسـتطعنا أن ننجـز العديـد مـن الانجـازات أهمهـا تجهيـز الشـركة فنيـاً وإداريـاً لإعـادة إنتـاج الـنفط وتصـديره بكامـل طاقتـه فـي غضـون شـهرين، وقـد أرسـلنا لكـم رسـالة تؤكـد جهوزيتنـا الكاملـة بتـاريخ 19 أبريـل 2017م، إلا أن حجـم الفسـاد والتسـيب والفوضـى المريعـة التـي وجـدتها فـي الشـركة يشـيب لهـا الـرأس، حيـث وجـدنا سـيطرة شـبه كاملـة مـن قبـل المليشـيات الحوثيـة علـى الشـركة والقـرار داخلهـا، الأمر الذي أعاق كل تحركاتنا .

حاولنـا قـدر الامكـان العمـل وفـق الامكانـات الفنيـة والماليـة والأمنيـة المتاحـة، إلا أن مـا واجهنـاه مـن صـعوبات ومشـاكل سـتحولنا إلـى شـهود زور إن لـم نوضـحها ونقـف أمامهـا، وحاولنـا بجهـد كبيـر أن نوقـف هـذا العبـث إلا أننـا واجهنـا مقاومـة شـديدة وتمـرد وضـغوطات مـن كـل جانـب. وأحـب أن أضـع بـين أيـديكم مجموعـة بسـيطة جـداً من هذه القضايا وهي كثيرة :

1- بتـاريخ 19 أبريـل أنهينـا كافـة الاسـتعدادات الفنيـة والإداريـة لإعـادة إنتـاج وتصـدير الـنفط ببـدائل واقعيـة ومقبولـة، إلا أن قيـادة وزارة الـنفط تعاملـت مـع جهودنـا بكـل بـرود، أو بالأصـح كـأن شـيئا لـم يكـن، ولـم يكلفـوا انفسـهم حتـى بـالرد

على رسائلنا أو اتصالاتنا، لنعرف مالنا وما علينا برغم كل محاولاتنا (مرفق لكم نسخة من المراسلات) .

2- قمنا باتخاذ العديد من القرارات الادارية والمالية لحفظ وصون المال والوظيفة العامة، إلا أننا نفاجأ بين الحين والآخر بتدخلات من ضباط و مسؤولين من كل مؤسسة إما للاعتراض على القرارات أو بفرض أخرى، ووصلت إلى حد منع موظفين من دخول الشركة لذات الاسباب. وكأن الشركة تحولت إلى إقطاعية خاصه أو مال سائب يتخطفه من يستحق ومن لا يستحق، متناسين أنها الرافد الرئيس لخزينة الدولة والحفاظ عليها هو واجب كل يمني .

3- تتعرض شركة صافر لنهب منظم للنفط الخام من الآبار و تم ضبط شاحنات أكتشف أنها مملوكة لأحد القادة الأمنيين المنوط به حماية الشركة في مأرب بينما هو ذات الشخص من يشرف على عملية تهريب النفط الخام. مع الاخذ في الإعتبار أن عملية تهريب النفط الخام ليست بالعملية السهلة ، بل هي بالغة التعقيد من حيث السرقة والتهريب والبيع والاستخدام ما يعني أنها شبكة ضخمة وليست أفعال فردية. ومع ذلك وللأسف لم تتجاوب أي جهة لمنع هذا الأمر، بل وتم إتهام فريق العمل المنوط به المتابعة بالانتماء لجماعة الحوثي، وهي التهمة التي يبرع فيها هؤلاء برغم أن لدينا وثائق تثبت تنسيقهم الكامل مع الحوثيين في مقر الشركة في صنعاء (مرفق لكم الوثائق) .

4- تتعرض الشركة لأعمال إبتزاز يومي من قبل قادة أمنيين يتعاملون وكأن الشركة ملكية خاصة تابعة لهم. بل ويفرضون إتاوات يومية أحياناً تصل إلى 95 مليون ريال يومياً على قاطرات الغاز والشركات الصغيرة العاملة، وبشكل ممنهج وعلني دون خوف من رادع أو محاسبة. وقد نصب هولاء لنا العداء وسخروا كافة إمكاناتهم لعرقلة أعمالنا.

5- فرض واستحداث وظائف جديدة بشكل مخالف للوائح العمل والقوانين المعمول بها، وتمريرها عن طريق نائب المدير العام، الذي يقفز على صلاحياته، ويرفض المثول لأوامر المدير العام مستقوياً بالقادة الأمنيين وبعض المسؤولين، وبات هؤلاء المسؤولين هم الحاكمين الفعليين للشركة بتجاوز صارخ لمدير الشركة (مرفق لك الاسماء وتفاصيل الأموال التي يتلقونها من الشركة، ومصالحهم داخل الشركة التي تشكلت خلال العامين الماضيين).

6- إفشال الجهود في التحقيق في المبالغ المصروفة بشكل غير قانوني، منها ما يقرب من 250 مليون ريال من موازنة الشركة صرفت ولا نعلم أين هي، فضلاً عن هبات مستمرة لقادة أمنيين وأقربائهم دون وجه حق .

7- إفشال وتهديد لجان التحقيق في المبالغ غير القانونية التي صرفت لبعض الموظفين منهم نائب المدير الذي صرف لنفسه "أجور اضافية" بالملايين بمخالفة واضحة، كما يتم صرف مبالغ هائلة لموظفين عينهم الحوثي في صنعاء، بالرغم من إلغائنا لكافة القرارات التي اتخذتها جماعة الحوثي منذ انقلابها عملاً بقرار رئيس الجمهورية. وتلقينا لضغوط وتهديدات من قبل بعض المسؤولين لإعادة صرف هذه المبالغ والقبول بتعيينات جماعة الحوثي، وهو أمر لا يمكن أبداً قبوله. (مرفق كشف بهذه المبالغ وصور الشيكات، وصور من تعيينات لجنة الحوثيين الثورية لهولاء الاشخاص).

8- عرقلة جهود محاسبة المتسببين في أخطاء إحتساب رسوم منشآت صافر المستخدمة من قبل الشركات النفطية الاخرى مما أدى إلى خسائر تكبدتها الشركة تصل إلى أكثر من أربعين مليون دولار أمريكي، حيث تمت التغطية على المسؤولين عن هذه التجاوزات، فعلى الرغم من تشكيل لجنة للتحقيق في هذا الموضوع إلى أنه تم منع اللجنة من تنفيذ التحقيق وتهريب أحد أهم المتورطين إلى خارج البلاد.

9- تجاهل قيادة وزارة النفط والمعادن لمطالباتنا المتكررة بسرعة تفريغ النفط من الخزان العائم صافر بمنطقة رأس عيسى، والذي يشكل تهديدا حقيقيا مهولا، بالرغم أن فريقنا استطاع التنسيق من اجل منع حدوث أي كارثة وتصريف كميات النفط الخام الموجود في الخزان. إلا أنه وللأسف لا يوجد أي تجاوب ولا أي تحمل للمسؤولية (مرفق لكم تقرير عن الكارثة المتوقعة وسبل التعامل معها) .

لم يكن ما ذكر أعلاه إلا غيضٌ من فيض، وقد رفعنا للمعنيين بشكل دائم كل هذه المشاكل لغرض التدخل ، إلا أنه للأسف لا تجاوب ويراد لي أن أكون شاهد زور على هذا الفساد. أما وأنا أرى معاناة أبناء الشعب اليمني اليومية، فإن ضميري يأبى إلا أن يكون في صف المواطن مهما كلفني الأمر ومهما كانت النتائج .

وعليه،،، فإني أضع بين أيديكم الأمر لتصحيح هذا الخلل باتخاذ ما ترونه مناسباً (مرفق لكم مقترحات)، بعد أن أستنفذت كل الوسائل لحلها.

هذا وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير،،

أحمد محمد علي كليب
المدير العام التنفيذي